

شركة أوتاد للاستثمارات المتعددة م.ع.م

محضر اجتماع مجلس الإدارة

رقم 2 تاريخ 2016/11/2

للمراجعة
د. ناصر بن جمبل وادي
صقره عمان - الأردن

عقد مجلس الإدارة اجتماعه الثاني لعام 2016، في تمام الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق 2016/11/2 في مقر شركة اموال انفست والكافن في شارع الشريف ناصر بن جمبل وادي صقره عمان - الأردن، بحضور كل من السادة أعضاء مجلس الإدارة التاليه اسماؤهم:

1. السيد محمود خميس سعد
2. السيد ياسر محمد قاسم هيكل
3. السيد قاسم علي الدهامشة

وبحضور السادة
د. قاسم النعواشي
السيد احمد المومني

والاستاذ المستشار القانوني صالح ربيعت
وبناء على رغبة السادة اعضاء مجلس الإدارة تم اختيار السيد قاسم الدهامشة رئيساً للجلسة حيث رحب بالسادة الحضور معلناً افتتاح الجلسة وتمت المبادرة بمناقشة المواضيع المدرجة في جدول الأعمال التالي:

- (1) تصويب الوضع القانوني لعضو مجلس إدارة الشركة بسبب قيد الحجز على عضوية شركة اموال انفست وعضوية شركة الماروم، وكتاب مركز الابداع.
- (2) مناقشة امكانية إعداد البيانات المالية للشركة، والاتعاب الإضافية المطلوبة من المدقق.

- (3) مناقشة وضع شركة الشبكة الصيدلانية.
- (4) تفعيل اتفاقية الخدمات القانونية والمستشار القانوني.
- (5) مناقشة مقترن تصفيية الشركات التابعة للشركة.
- (6) ما يستجد من أمور

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية / الديوان
٢٠١٦/١١/٢٨
الرقم المتسارع..... ٢٠١٦/١٩٥
الجهة المختصة.....

أولاً: تصويب الوضع القانوني لعضو مجلس إدارة الشركة بسبب قيد الحجز على عضوية شركة اموال انفست وعضوية شركة الماروم، وكتاب مركز الابداع.

بعد إطلاع السادة الاعضاء على هذا الموضوع، وكتاب مركز ايداع الاوراق المالية رقم 1/4504/8/1 تاريخ 2016/10/9 والذي نص مضمونه على ان مساهمة كل من السادة شركة اموال انفست والسداد شركة الماروم للتجارة والاستثمار كأعضاء في مجلس إدارة شركة اوتداد مثقلة بقيد الحجز الامر الذي تعذر معه ثبيت إشارة الحجز على النصاب المؤهل للعضوية، وهو ما نصت عليه المادة (33) من قانون الشركات. لذلك اقتضى الامر بإتخاذ الاجراءات اللازمة لتصويب الاوضاع القانونية وملء المركزين الشاغرين. علماً بأن الشركة حاطبت المستشار القانوني خطياً بهذا الخصوص ولسلامة الاجراء وتأييداً قانونية قرار مجلس الإدارة بهذاخصوص وبيان الرأي فيما يتعلق بعضووية شركة اموال انفست وعضووية شركة الماروم في ضوء كتاب مركز الابداع من حيث هل تعتبر عضويتهم ساقطة حكماً أم يتطلب الامر تقديم استقالاتهم.

بعد مناقشة الموضوع في المجلس تقرر ما يلي:

1. انتخاب الدكتور قاسم صالح علي النعوashi عضو مجلس إدارة مؤقت
2. انتخاب السيد احمد محمود احمد المؤمني عضو مجلس إدارة مؤقت.

كما قرر المجلس ان يبقى قرار انتخاب الاعضويين المؤقتين معلقاً الى حين الحصول على الرأي القانوني الخطي، ويصبح القرار ساري المفعول وسيتم عرض انتخاب عضوي مجلس الإدارة المؤقتين اعلاه على الهيئة العامة للشركة في اول اجتماع يعقد لها.

* وبعد مداولة القرار اعلاه قرر مجلس الإدارة انتخاب: د.قاسم صالح علي النعوashi رئيساً لمجلس الإدارة والسيد قاسم علي سالم الدهامشة نائباً لرئيس مجلس الإدارة

ثانياً: مناقشة امكانية إعداد البيانات المالية للشركة، والاتجاه الإضافية المطلوبة من المدقق.

ذكر المدير العام-عضو مجلس الإدارة/ السيد ياسر هيكل ان آخر بيانات مالية لشركة اوتداد وتابعتها تم إصدارها في عام 2011 من قبل مدقق الحسابات السادة شركة غوشة وشركاه ولم تعتمد من قبل الهيئة العامة لغاية تاريخه، ونحن بصدد إصدار هذه البيانات المالية للشركة حتى عام 2015 وحيث ان هذه البيانات المالية لشركة اوتداد الموحدة مرتبطة بالبيانات المالية للشركات التابعة ومنها شركة الشبكة الصيدلانية التي هي من المفروض انها تحت التصفية، ولكن تبين أنه لم يتم توريد قرار هيئة عامة بتصفيتها إلى دائرة مراقبة الشركات ولا يوجد لها مصفي وعليه فإنه يقتضي أن يتم إصدار بيانات مالية لهذه الشركة من عام 2010.

عقب القائم بأعمال المدير المالي-عضو مجلس الإدارة/ السيد محمود خميس قائلًا بأنه في عملية إصدار البيانات المالية وفي حالة وجود شركة تحت التصفية فإن مدقق الحسابات غوشة مثلاً يقوم بشطب الاستثمار في هذه الشركة ويتم وضع توضيح بأنها تحت التصفية، وحيث أنه تم إصدار البيانات المالية من قبل مدقق الحسابات الخارجي غوشة بشطب قيمة الاستثمار في شركة الشبكة الصيدلانية من البيانات المالية لأنها تحت التصفية، ولأنه يجب أن يتم تصويب الوضع فإنه يتطلب أن يتم إصدار بيانات مالية لهذه الشركة وتوحيدها مع ميزانية شركة اوتداد مما جعل السادة شركة إيليت للأداء المتميز تطلب أتعاباً إضافية.

وفي سؤال من د.قاسم النعواشي رئيس مجلس الإدارة عن إتفاقية أتعاب المدقق الخارجي شركة إيليت للأداء المتميز عن الشركة ونابعاتها قدم المدير العام السيد ياسر هيكل نسخة من الإتفاقية المتفق عليها كأتعاب للشركة مملوكة ضمن الاتفاقية المعدة لشركة اموال انسنت ونابعاتها بإعتبار ان شركة اوتاد ونابعاتها هي شركات أصلاً تابعة لأموال انسنت الشركة الام تم الاتفاق عليها سابقاً للسنوات 2012، 2013، 2014، 2015.

وبعد إطلاع السادة الأعضاء على الإتفاقية وبيان ما ورد فيها، قرر السادة الأعضاء تفويض د.قاسم النعواشي بمتابعة الموضوع مع السيد وليد حمدان (شركة إيليت) وتفويضه بتحديد أتعاب إضافية إذا إقتضى ذلك، بالإضافة إلى تفويضه بتحديد أتعاب التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2016.

ذكر المدير العام السيد ياسر هيكل أن هناك تقرير لجنة الخبراء الذي أعدته اللجنة المنتمية من قبل عطوفة مراقب عام الشركات بكتابة رقم م ش 52301/380/1 بتاريخ 1/12/2011 والمتضمن: قراره بتشكيل لجنة تدقيق على أعمال شركة أوتاد للاستثمارات المتعددة م.ع.م ودفاترها وحساباتها للتأكد من مدى تقادها بالقانون. وحيث قمنا بتقديم طلب إلى دائرة مراقبة الشركات للحصول على نسخة من التقرير وذلك لغايات إصدار البيانات المالية المعدلة للسنة المالية المنتهية في 2011 وعكس أثر ما ورد بالتقرير على هذه البيانات وتصويب وضع الشركة طبقاً لخلاصة أعمال اللجنة. إلا أن دائرة مراقبة الشركات رفضت تزويدنا بصورة عن التقرير بسبب القضية المرفوعة لدى محكمة جناب عمان هيئة القاضي سعد اللوزي وأنه يتطلب تقديم استدعاء للمحكمة والحصول على مشروحات من القاضي للحصول على التقرير لأنه غير معد للنشر. حيث فوضنا الاستاذ صالح غياض الريبيعات / المستشار القانوني للشركة للحصول على نسخة من التقرير من ملف القضية.

قال المستشار الاستاذ صالح ربيعات انه وبناء على تفويض من المدير العام، تقدم الى القاضي سعد اللوزي بطلب تصوير الملف إلا ان القاضي أخبره بأن عليه الحصول على مشروحات من مدعى عام هيئة مكافحة الفساد التي بدورها ردت الطلب لخروج القضية الى المحكمة، والحل للحصول على صورة التقرير او على صورة كل الملف ان يتم عمل وكالة قانونية له بالدخول بالقضية الجزائية دون رفع قضية بالحق الشخصي تلقياً للرسوم المرتفعة والاتعاب؛ وبهذا يمكن من تصوير الملف كاملاً مع عمل إتفاقية اتعاب له بأجر رمزي مثلًا خمسون دينار لغايات ضريبة الدخل.

قرر المجلس توكيل الاستاذ صالح ربيعات للدخول بالقضية الجزائية رقم 2015/612 وتفويض المدير العام السيد ياسر هيكل بمتابعة الموضوع.

ثالثاً: مناقشة وضع شركة الشبكة الصيدلانية.

قدم السيد ياسر هيكل تقريراً عن شركة الشبكة الصيدلانية أورد فيه بعض الوثائق التي وجدت في أرشيف الشركة - على محدوديتها - إلى السادة الأعضاء الحضور. وباختصار لم يتم العثور على قرار هيئة عامة غير عادي بتصفية الشركة ولا ان هناك مصفي معين عليها.

شركة أوتاد للاستثمارات المتعددة م.ع.م

محضر اجتماع مجلس الإدارة

رقم 2/2016 تاريخ 2/11/2016

وقد ذكر د.قاسم النعواشي انه عندما راجع دائرة مراقبة الشركات أخبروه بأنه يستطيع ان يقدم اجتماع هيئة عامة غير عادي ويقوم بتصفية الشركة.

عقب السيد محمود خميس بأنه يتطلب لتصفية اي شركة أن يكون هناك بيانات مالية صادرة للقيام بعملية التصفية موضحاً أنه ليس هناك أي سجلات محاسبية للشبكة الصيدلانية ولا دفاتر أو حسابات تدل على موجودات الشركة ومطلوباتها وحتى في حالة الحصول على بيانات مالية قديمة للشركة فإن الأرقام المذكورة تمثل مجموع أرقام لا تدل بالتفصيل على مكوناتها.

اقترح السيد قاسم الدهامشة أن نقوم بالاطلاع على الملف الموجود في دائرة مراقبة الشركات. اقترح المستشار القانوني الاستاذ صالح اربيعات ان يتم عمل تفويض له لدى المكتبة الوطنية لمراجعتها والاطلاع إذا كان هناك آية برمجيات مسجلة باسم شركة الشبكة الصيدلانية كموجودات غير ملموسة، وقد رحب الأعضاء بهذا الاقتراح على ان يتم عمل التفويض للمستشار.

رابعاً: تفعيل اتفاقية الخدمات القانونية والمستشار القانوني
رحب أعضاء المجلس بالأستاذ صالح اربيعات كمستشار قانوني للشركة. نظراً للمستجدات والمتطلبات القانونية والحاجة الملحة لمستشار قانوني للشركة حيث تم عمل اتفاقية اتحاب جديدة حلت محل الاتفاقية القديمة بحيث أصبحت أكثر فاعلية وأصبح لها دور أكبر مما كانت عليه سابقاً.

خامساً: مناقشة مقترن تصفية الشركات التابعة للشركة
ذكر الاستاذ صالح اربيعات انه لو تم عمل تصفية لشركة معينة فإن دفع مطلوباتها إذا فاقت موجوداتها تعود على الشريك وفي هذه الحالة فإن الشريك هو شركة أوتاد الام وأيضاً فإننا سندخل في إشكالية قانونية بعد ثلاث سنوات من إتخاذ قرار تصفيفها جول إنجاز المعني للتصفية وحيث أن هناك بالمستقبل القريب تسويات وأمور قد تكون كمورد للشركة الام فاقتراح أن تقوم الهيئة العامة بإتخاذ قرار بإيقاف العمل بهذه الشركات تلافياً للتكليف الإضافية التي يتطلبها وجودها كشركات قائمة.

طلب المجلس من الاستاذ صالح اربيعات تقديم استشارة خطية بهذا الخصوص موضحاً عملية إيقاف الشركات التابعة وتبعيات هذا القرار.

وفي تساؤل من د.قاسم النعواشي حول الجهات الإدارية للشركات التابعة ونظراً للمتطلبات القانونية أيا كانت فإنه يتوجب تجديد إدارة الشركات التابعة للشركة.

وقد قرر المجلس عقد اجتماعات هيئة عامة غير عادية وتجديد إدارة هذه الشركات وتحديد هيئاتها الإدارية ومفوضيتها، تمهيداً لإصدار بياناتها المالية وتصويب أوضاعها القانونية.

شركة أوتاد للاستثمارات المتعددة م.ع.م

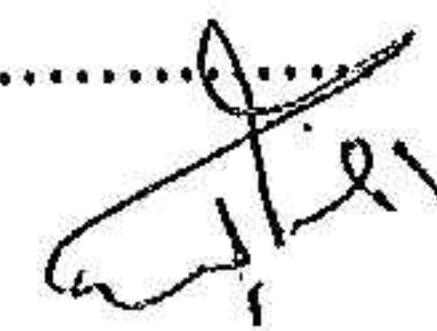
محضر اجتماع مجلس الإدارة

رقم 2/ 2016 تاريخ 2016/11/2

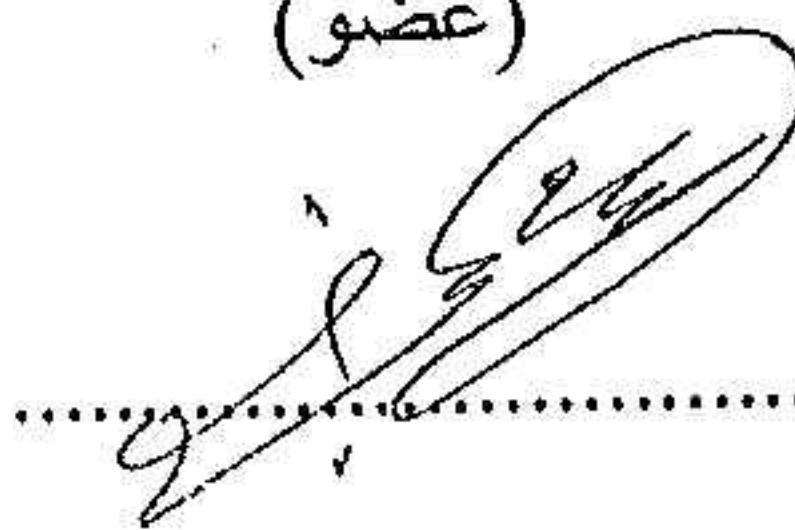
سادساً: ما يستجد من امور

وحيث انه لم يكن هناك اية امور اخرى لمناقشتها شكر الدكتور قاسم النعواشى رئيس مجلس الادارة المسادة الاعضاء على حضورهم ، وانتهت الجلسة في الساعة الرابعة مساء بتاريخ .

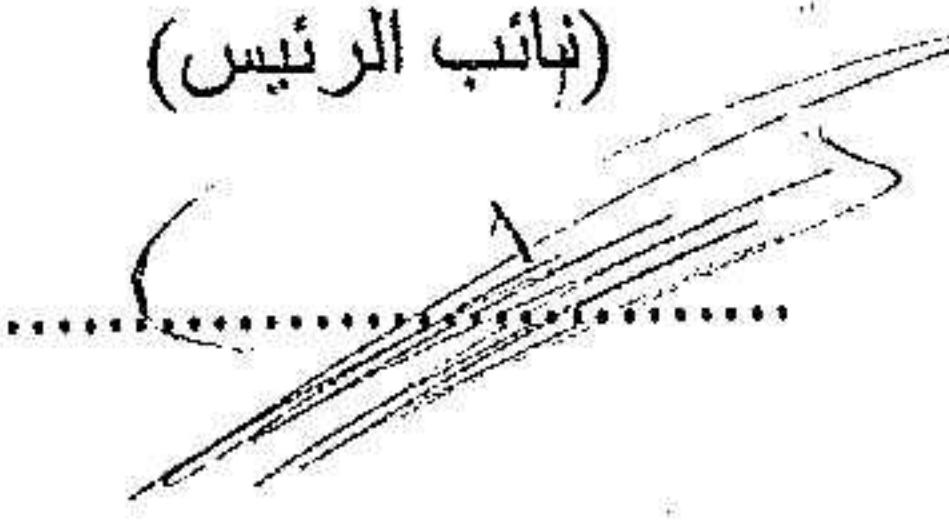
السيد احمد المومنى
(عضو)



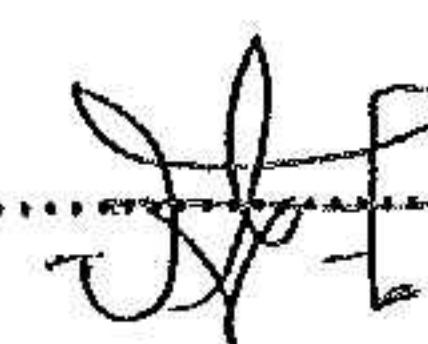
السيد محمود خميس
(عضو)



السيد قاسم الدهامشة
(نائب الرئيس)



الدكتور قاسم النعواشى
(الرئيس)



السيد ياسر هيكل
(عضو)

